



ماذا بعد إقرار الاتفاقية الأمنية؟

التقييم : جيد جداً

2008/11/30

تم تأييد الاتفاقية الأمنية بين بغداد وواشنطن، وتم تأييد اتفاقية الإطار الذي ينظم العلاقة بين البلدين، وهو حدث اعتبر خطوة على طريق استعادة العراق سيادته وفق ما قال رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي. تيار آخر يرى فيها إعطاء مزيد من الشرعية للوجود الأميركي في العراق. تمرير الاتفاقية الأمنية في ظل الحديث عن تحفظ أميركي على نص باللغة الانجليزية -ربما- يختلف عن النص الذي -ربما قرأه- كثيرون بالعربية، مسألة هي في نظر الكثيرين شأن عراقي بحت وهو كذلك.

مع تمرير الاتفاقية يبدو مهما التوقف عند بعض القضايا التي تعكس أن الأزمة بالنسبة للعراق وللمنطقة لا تتمثل في الموافقة أو عدم الموافقة، بل في المنهج الذي تم التعامل فيه مع قضية الاتفاقية، من هنا يجدر التوقف عند بعض هذه القضايا:

أولاً: عبر تاريخنا الحديث لم ينته وجود أجنبي-حسبما اعرف- إلا بتوقيع اتفاقية، سمه ما شئت، لكن هنا دائماً نوع من التوافق يجري بين الوجود الأجنبي وبين من يمثل البلد التي عليها ذلك الوجود، حتى الآن تبدو الأمور في السياق الطبيعي، لكن حجم الامتيازات التي يمكن أن يقطعها البلد الذي عليه وجود أجنبي مرتبط بحجم التوافق الداخلي، ومدى التقارب في القراءة السياسية لمثل هذا الوجود، فكلما تقاربت التعريفات بين النخبة السياسية في البلد المحتل ساعد ذلك على الحصول على أحسن الشروط عند توقيع مثل هذه الاتفاقيات، لكن العكس يشكل كارثة على تلك البلاد وعلى تلك النخبة، فتزايد الفجوة بين النخبة يضعف الموقف التفاوضي ويخفض مستوى التوقعات من أي تفاوض، كما يقوي موقف المفاوض الآخر.

ثانياً: الشفافية في المواقف أمر مستبعد في مثل هذه المواقف، فلا يجب توقع أن يعبر عن المواقف بشفافية ووضوح، لأنه ببساطة لكل تيار أو لاعب مؤثر أو له علاقة بالاتفاقية مصالحه الخاصة، ومدى شفافيته يتناسب عكسياً مع تحقق مصالحه، من هنا يمكن النظر إلى أن تأييد العرب السنة جاء في إطار توافق على عرض الاتفاقية للاستفتاء بعد 6 شهور، قضية تبدو مهمة إذا ما أخذنا أن الائتلاف الشيعي قبل بها لتمرير الاتفاقية من جانب، لكن هناك مسألة لا تقل أهمية وهي الانتخابات المحلية، ففي الحقيقة هي رسالة للرأي العام وكأن التأييد ليس نهائياً بعد. كما انه في نفس الإطار يمكن النظر إلى اللغة غير العنيفة من قبل إيران حول الاتفاقية، فإمام صلاة الجمعة في طهران آية الله جنتي أنثي على السياسيين العراقيين واعتبرهم وافقوا على الاتفاقية فقط لمدة 6 شهور، فهي وفق ما قال صالحة لتلك المدة فقط، كما أنه اعتبر أن هؤلاء السياسيين كمن هو تحت تهديد، وبالتالي فما أنجزوه يبدو انه الأفضل في ظل الطرف السياسي الذي يعيشه العراق.

ثالثاً: الاتفاقية يبدو أنها ستكون سببا في فرز سياسي جديد على الساحة العراقية، وسيبدو ذلك واضحاً خلال الانتخابات المحلية القادمة في شهر كانون الثاني 2009، والتي يمكن أن يعتبر التصويت فيها استفتاء غير مباشر على الاتفاقية، فتفوق التيارات التي ساندت الاتفاقية سيعطي مؤشراً على أن مكانتها بين الناخبين لم تتغير، وبالتالي هناك نوع من الدعم لسياساتها.

إن الاتفاقية الأمنية لن تكون آخر الأحداث التي ستحدد مسار العراق السياسي، فهي مفردة من سلسلة طويلة شاهدنا جانباً منها، في السياق من المهم أن لا يحدث في العراق ما حدث في أفغانستان عندما قرر الاتحاد السوفياتي الانسحاب تاركاً الحبل على الغارب!!

mahjoob.zweiri@alghad.jo

محجوب الزويري